نفسه وتبادل معهم النيران ليلفظ أنفاسه الأخيرة في مستشفى العدان

والدته ويدهس شرطي مرور ويجهز عليه في وضح النهار

نقل الجثمان إلى مكان الدفن

استلام الجثمان من زملاء السلاح ..و جنازة عسكرية مهيبة للراحل

غضب شعبي ونيابي بسبب الانفلات الأمني ودعوات إلى استقالة الوزير واتخاذ إجراءات حازمة لمنع تكرار مثل هذه المأساة

الانفلات الذي نشهده نتاج إدارة سيئة وتكريس النسبة الأكبر من رجال الشرطة لمراقبة المجمعات والتضييق على الحريات

الحمد:حادثة مقتل شهيد الواجب عبد العزيز محمد الرشيدي -رحمه الله- أثارت كل مشاعر الحزن والقلق لدى جميع الكويتيين

الطريجي:جريمة قتل العسكري المغدور لن تمر مرور الكرام دون اتخاذ الإجراءات لإعفاء من يثبت تقصيره من القيادات الأمنية

المطر:رحم الله الشهيد وقانون حماية رجال الأمن حان وقت إقراره فلا يوجد حالياً أي قانون يحمي رجال الداخلية من المجرمين

حمدان العازمي:على وزير الداخلية تقديم استقالته بسبب الانفلات الأمني والقرارات غير المدروسة التي تسببت في مقتل عبدالعزيز

وزير الداخلية يشارك في دفن عبدالعزيز

تأثر أقارب الشهيد .. ولحظات من الحزن العارم

لمجلس الأمة أن الجريمة البشعة التي حدثت أمس هي نتاج الإدارة السيئة لوزير الداخلية والحكومة ونتاج للتضييق المستمر على الشعب الكويتي، مضيفا أن « أول واجبات وزارة الداخلية هو منع وقوع الجريمة».

وقال «الأخ وزير الداخلية صاحب فكرة المكيفات التي وضعت في ساحة الإرادة وإطلاق أصوات السيارات لإزعاج من يعبرون عن آرائهم بالساحة يقوم بتوزيع ضباطه وأفراده لمراقبة ومضايقة الكويتيين ويقيد حريتهم بسبب التطعيم».

وأضاف متسائلا « كل يوم تصدر قرارات تتعلق بمضايقة الشعب الكويتي، والقادم أسوأ وفي نفس الوقت ضامنين أنفسهم، فهل هذه الحكومة تصلح لإدارة بلد؟».

واعتبر أن « الحكومة لا تحاسب فاسدين وتعين كيفما تشاء تعيينات «باراشوتية» وفي نفس الوقت محمية من رئيس المجلس يتعاون مع رئيس الحكومة في تجاوز الدستور وتغييب الدور الذي يفترض أن يقوم به نواب الأمة، ليقتصر دورهم على التغريد أو التصريح من البوديوم».

وتساءل هل دور النواب هو فقط اجتماعات وتغريد وتصريحات؟ مضيفاً «يجب أن يكون للنواب دور أكبر من ذلك والتصدي لكل العبث الذي يتم ضد الشعب الكويتي والدولة، ولا نقول بأن نعمل مظاهرات في الشوارع».

وزاد «أقول للإخوة نواب الأمة التغريدات والتصريحات والاجتماعات لست أنا الذي مللت منها بل الشعب الكويتي، ونحن لا نبحث عن تكسبات لأجل الاستمرار في كراسينا ولا نبحث عن أي تكسبات أخرى ولا مصالح خاصة، والكلام موجه لكل نواب الأمة جميعا بلا استثناء بأن التحرك يجب أن يكون على قدر ما يتعرض له الشعب الكويتي من إهانة وتعطيل وحرمان من حقوقهم».

وقال الموزري « يجب أن يكون هناك اعتصام من النواب في مجلس الأمة ويستمر إلى أن يحاسب كل فاسد وهذا الأمر يتم وفق القانون والدستور لأن من حقنا أن نعتصم داخل المجلس ولا نؤجج الناس وننصرف وفقا لما يمليه علينا ضميرنا».

من جهته طالب النائب أحمد الحمد وزارة الداخلية بتطوير آلية عملها بما يخص الدوريات بألا يكون شخص واحد موجودا في الدورية ويكون معه من يساعده ويسانده في الحالات الطارئة مع تزويد عناصر الدورية بكل مستلزمات الأمان والحماية والدفاع عن النفس.

وأضاف في تصريح صحفي أن حادثة مقتل شهيد الواجب عبد العزيز محمد الرشيدي -رحمه الله- أثارت كل مشاعر الحزن والقلق لدى جميع الكويتيين، مشيرا إلى أن تكرار مثل هذه الجرائم والحوادث يستوجب من وزارة الداخلية إعادة النظر في كل آليات عملها لحماية الناس وحماية منتسبي وزارة الداخلية في الوقت نفسه.

ولفت إلى أن التركيز على منع دخول غير المطعمين إلى المجمعات التجارية وضخ عدد كبير من عناصر الداخلية فيها لا يعني إغفال الجوانب الأخرى المهمة والتي تمس الناس في أمنهم وراحتهم اليومية.

وناشد الحمد رواد مواقع التواصل الاجتماعي عدم نشر أو مشاركة مقاطع الفيديو الخاصة بالحادثة لما فيها من مشاهد مؤلمة جداً للجميع خصوصاً لأهل الشهيد رحمه الله وذويه وأصدقائه ومحبيه.

وتقدم الحمد بالتعازي والمواساة لأهل شهيد الواجب عبد العزيز محمد الرشيدي ومن آل الرشيدي وعموم الشعب الكويتي، سائلاً المولى أن يتغمد الفقيد الراحل بالرحمة والمغفرة ويلهم أهله وذويه الصبر والسلوان.

من جانبه شدد النائب د ..عبدالله الطريجي على أن جريمة قتل العسكري المغدور أمس لن تمر مرور الكرام دون اتخاذ الإجراءات الواجب اتخاذها في المحاسبة، وإعفاء من يثبت تقصيره من القيادات الأمنية، سائلا الله الرحمة لعبدالعزيز الرشيدي، والصبر لأهله ولنا جميعا في هذا المصاب الجلل.

وأضاف في تصريح صحافي أن دم شهيد الواجب في رقبة وزير الداخلية وقيادات الوزارة الذين انشغلوا بتوزيع العسكريين من أفراد الأمن والقوات الخاصة في المجمعات لمنع دخول غير المطعمين إليها، عن دورهم الأهم في تعزيز الأمن والحد من الانفلات الأمني في المناطق والشوارع.

وإذ أكد الطريجي انه في انتظار الإجراءات العاجلة التي ينبغي على وزير الداخلية اتخاذها، فإنه طالب الوزير على وجه السرعة بتفعيل القرارات التي تفرض تواجد عسكريين اثنين في كل دورية، للمساعدة في فرض هيبة القانون وحماية العسكريين الذين يقومون بتطبيقه.

وأشار الطريجي إلى أن هذه الجريمة البشعة تعيد مجددا طرح ملف التركيبة السكانية التي ينبغي عدم التساهل في ضبطها، فلا مجاملات على حساب أمن واستقرار الدولة، وحماية المواطنين من تداعيات الزيادة الكبيرة جدا في أعداد الوافدين مقارنة مع المواطنين.

من جانبه قال النائب د. حمد المطر رحم الله شهيد الواجب عبدالعزيز محمد الرشيدي وربط الله على قلب أهله ومحبيه وأسكنه فسيح جناته.

وأضاف: قانون حماية رجال الأمن حان وقت إقراره،فلا يوجد حالياً أي قانون يحمي رجال الداخلية من المجرمين.

أما النائب حمدان العازمي فقد قال أن على وزير الداخلية تقديم استقالته بسبب الانفلات الأمني والقرارات غير المدروسة التي تسببت في مقتل الشهيد عبدالعزيز الرشيدي .

وأضاف العازمي: رحم الله شهيد الواجب واسكنه فسيح جناته.

من جانبه قال النائب ثامر السويط إن الانفلات الأمني في عهد وزير الداخلية الحالي بلغ مبلغا خطيرا في الكويت وهو أحد محاور استجوابنا له.

وأضاف: اليوم يقتل شرطي بجانب دوريته طعنا أمام الناس في الوقت الذي ترسل القوات الخاصة محملة بالأسلحة لمواجهة غير المطعّمين ومنعهم من دخول المجمعات التجارية، لذلك أقول له استقل قبل أن تُقال.

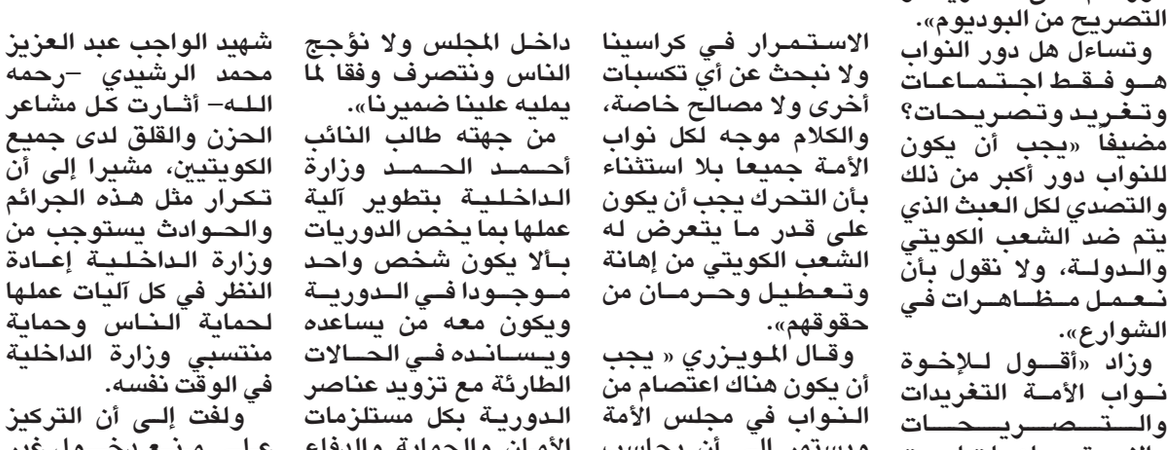
الغانم معزياً بالشهيد عبدالعزيز الرشيدي

.. وأنس الصالح أيضا يقدم التعازي